

قوق الإنسان

واستنتج المؤلف أن أسس حقوق الإنسان يمكن أن تكون تعددية؛ إذ ليس هناك سبب يدعو لافتراض أن حقوق الإنسان تحمي قيمة واحدة من جانب الطلب، أو أنها تدعم إجراء لسبب نمطي مفرد من جانب العرض.

واستعرض ثلاث حالات تمثل ابتكاراً جديداً للقرن العشرين بشأن مبدأ حقوق الإنسان، وتعد من الأمور المعتبرة في الشأن الدولي؛ وهي: حقوق مناهضة الفقر، وحقوق المشاركة السياسية، وحقوق الإنسان للمرأة.

ونجد في حالة الحقوق السياسية أن القضية هي العلاقة بين المصالح التي تمثل أسس حقوق الإنسان والشروط المؤسسية النوعية لهذه الحقوق كما يفسرها كثيرون اليوم.

وأخيراً.. نجد في حالة حقوق الإنسان للمرأة أن المسألة الرئيسية تتعلق بدرجة التزام الممارسة الكوكبية وتمردتها على المعايير المحلية والمعتقدات التقليدية.

ويصل المؤلف في ختام الكتاب إلى نتيجة مفادها أن حقوق الإنسان تعد معايير تأسيسية لتطبيق كوكبي طارئ، وله أعراضه الخاصة المميزة. كما يقر بأن التطلعات إلى حقوق الإنسان يجب أن تظل متوازنة؛ حيث إننا نخطئ إذا توقعنا اكتشاف أسس لحقوق الإنسان في فكرة أو عدة أفكار أخلاقية واضحة، أو لكي نصيغ قائمة قانونية بالحقوق، أو لتصور وسيلة وحيدة ملزمة تحكم خياراتنا العلمية. وأن ما يمكن أن نطمح إلى إنجازه مجرد نظرية عن حقوق الإنسان، هو توضيح الاستخدامات التي تكون موضوعاً لها في خطاب الحياة السياسية الكوكبية، وتحديد وتشكيل الرؤى الملائمة لوضعها في الحسبان، في ضوء الاستخدامات، والتداول بشأن المحتوى والتطبيق. وحرى أن نسعى لتفسير النظام المعياري المتضمن في التطبيق. ولنا أن نقول إن نظرية كهذه لن تكون من خارج التطبيق، بل هي امتداد واتصال به.

- الكتاب: «فكرة حقوق الإنسان».
- المؤلف: تشارلز آر بيتر.
- ترجمة: شوقي جلال.
- الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، ٢٠١٥.
- عدد الصفحات: ٣١١ صفحة.

* باحث عُمانى في الدراسات التاريخية



رولس أن حقوق الإنسان حقوق عالمية شاملة بمعنى أنها على أقل تقدير تنطبق على جميع المجتمعات المعاصرة.

٤- تتحدّد الأهمية السياسية لحقوق الإنسان في ضوء دورها الخاص في العقل العام لمجتمع الشعوب. إن مناصرة مجتمع ما لحقوق الإنسان ضرورة لضمان أهليتها كعضو ذي مكانة جيدة داخل مجتمع للشعوب يتصف بالعدالة، وكافية لاستبعاد تدخل الشعوب الأخرى على نحو قسري وغير عادل. ومن ناحية أخرى، نجد أن مجتمعاً ما أخفقت مؤسساته في احترام حقوق الإنسان لشعبه لن يكون بوسعها الشكوى إذا ما أدانه المجتمع العالمي، ويجعل من نفسه عرضة للتدخل بالقوة حماية لحقوق الإنسان.

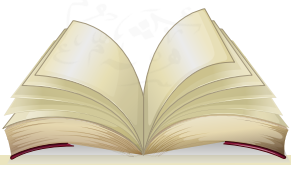
وبعد ذلك، تناول المؤلف حقوق الإنسان كشأن دولي، فقد اعتبر أن حقوق الإنسان الدولية تشكل فئة مميزة من المعايير فهي ليست مبادئ للأفراد من النوع الذي يمكن القول بأنها تنظم السلوك في غيبة المؤسسات، ولا هي مبادئ للمؤسسات السياسية المحلية التي يتعيّن الالتزام بها تماماً لضمان تبرير وجود تلك المؤسسات لأبناء المجتمع المحلي. وأوضح بشكل خاص أن حقوق الإنسان أمور تخص الشأن الدولي وهي معايير جرى إنجازها لموقف من بين مواقف كثيرة ومحتملة في التفاعل البشري، وتعمل في داخل نظام عالمي حيث السلطة السياسية قائمة أساساً في صورة دول إقليمية.

لديها مفهوم عن العدالة الذي يجسد، وإن لم يكن ليبرالياً.. فكرة الصالح المشترك قرين إجراء المشاورة للتشريع. ويهيئ هذا فرصاً - وإن لم يكن بشكل ديمقراطي - لجميع البالغين من أبناء المجتمع لكي تكون أصواتهم مسموعة. وتؤلف الشعوب الليبرالية المهذبة معاً مجتمعاً من الشعوب التي ينظم شؤونها قانون الشعب الذي يحدد محتوى العقل العام لهذا المجتمع، ويعمل كقاعدة مشتركة لتبرير العمل السياسي الدولي. ويُعتبر عنصر العقل العام في هذا الفهم ضرورياً ولا غنى عنه. وليس مجتمع الشعوب مجرد تجمع من دول سياسية بينها علاقات متبادلة قوامها التفاهم على أساس المصلحة الذاتية؛ إذ يعتقد رولس أن الشعوب الليبرالية المهذبة عليها واجب السلوك المهذب الذي يستلزم منها أن تقدم للشعوب الأخرى أسباباً عامة ملائمة لمجتمع الشعوب لأداء عملها.

وتشير هذه الأسباب العامة إلى مبادئ ومعايير مشتركة تؤلف فيها حقوق الإنسان فئة واحدة. إن توافر المبادئ والمعايير المشتركة بين جميع أعضاء مجتمع الشعوب يجعل من الممكن بالنسبة إليها أن تنجز واجبات التهذيب. وتعمل ذلك بغية استقرار السلم المتبادل والمحترم فيما بينها.

ويلخص المؤلف إلى النقاط الجوهرية في نظرة رولس لحقوق الإنسان في أربع نقاط رئيسية:

- ١- حقوق الإنسان هي فئة خاصة من حقوق ملحة وعاجلة. وانتهاك هذه الحقوق تُدينه - على قدم المساواة - كل من الشعوب الليبرالية ذات العقل الراجح والشعوب المهذبة في وضعها التراتبي. وتتضمن حق الحياة، والحرية الشخصية، والملكية الشخصية، والمساواة في المعاملة أمام القانون.
- ٢- حقوق الإنسان بالمعنى الصحيح والدقيق لا تتضمن القائمة الكاملة للحقوق الواردة في القانون الدولي لحقوق الإنسان. فقائمة رولس - على سبيل المثال - لا تشمل على حرية التعبير والاجتماع أو حقوق المشاركة السياسية الديمقراطية. كما نجد أن حقوق مناهضة التمييز محدودة.
- ٣- قد يشتمل العالم على مجتمعات لا تعترف بالقانون أي مارقة، لا هي ليبرالية ولا هي مهذبة. وعلى الرغم من أن حقوق الإنسان يمكن أن لا تكون مناقضة للمعتقدات الأخلاقية السائدة في هذه المجتمعات أو سائدة بين حكامها، فإن سلطانها السياسي (الأخلاقي) يمتد إلى جميع المجتمعات وملزم لجميع الشعوب والمجتمعات بما في ذلك الدول الخارجة عن القانون. ويتصور



فكرة حق

عماد البحراني *

تُمثّل حقوق الإنسان منظومة مبادئ ومؤسسة مُعتمدة عالمياً، وتجد تجسيدا لها في دساتير الأمم، ولها آلية مشروعة تُوجب التنفيذ بالأصالة محلياً أو عالمياً، حسبما تجيز الجهود والاتفاقيات الدولية؛ وذلك باعتبارها همّاً مشتركاً وشأناً دولياً وقيمة عليا مُتطورة. وفكرة حقوق الإنسان هي قيمة، وفهم لمعنى العدالة الاجتماعية في إطار حياة كوكبية، كما تُعدّ حقوق الإنسان أحد أسلحة الصراع الاجتماعي على الصعيدين الداخلي والخارجي. «فكرة حقوق الإنسان».. هذا الكتاب الصادر ضمن سلسلة عالم المعرفة، التي تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، من تأليف تشارلز آر بيتر، وترجمة شوقي جلال.. والمؤلف أستاذ علوم سياسية في جامعة برينستون ومفكر تتركز اهتماماته في مجال النظرية السياسية وتطبيقاتها والديمقراطية السياسية ونظرية حقوق الإنسان والنظرية التشريعية.

نظاما للقيم الأخلاقية التي لا يرتهن الالتزام بها على قبولها في أي ثقافة بعينها أو مجتمع بذاته، أو الالتزام بها فيما بعد في مجتمع دولي. ويُضيف قائلاً: حريٌّ أن ندرك أن المبدأ الدولي يفسر حقوق الإنسان باعتبارها محاولة تهدف إلى أن يجسد القانون الدولي والممارسة السياسية قيمها في هذا النظام المعياري المستقل الذي يُمثل مصدر سلطتها الأخلاقية.

ومفاهيم الاتفاق، شأنها شأن النظريات الطبيعية، يُمكن أن تفضي إلى الشك في حقوق الإنسان الدولية؛ إذ لا أحد ممّن يأخذون بشكل جاد محتوى الصكوك الرئيسية الدولية لحقوق الإنسان يُمكن أن يرى أنها تؤسس مبدأ يتوافق مع جميع القوانين الأخلاقية الكبرى في العالم كما يفهمها ويطبّقها الكثيرون من أنصارها. ويستدل المؤلف على ذلك بحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة وحقوق الطفل.

وبين المؤلف من خلال عرضه لمفهوم الاتفاق والنزعة الطبيعية، أنّ كلا المفهومين جُهد يستهدف إيضاح واستبيان حقوق الإنسان عن طريق معالجتها على أساس أنها تعبير عن هذه الفكرة الفلسفية أو تلك من الأفكار المألوفة والأكثر تعميماً.

ويقترح نهجا بديلا يتضمّن رأي جون رولس عن حقوق الإنسان في كتابه «قانون الشعب». حيث يعتقد المؤلف أنّ أسلوب رولس في فهم حقوق الإنسان مفيد من حيث انطلاقه من المواقف الأكثر ألفة لدينا والتي تعرضنا لها، إلا أنه لا يدعم هذا الرأي بالصورة التي طرحها رولس.

ويعرض رولس رؤيته عن حقوق الإنسان باعتبارها أحد عناصر فهم أرحب للعقل العام الذي جرت صياغته لمجتمع دولي مؤلف من شعوب ليبرالية-ديمقراطية مُهذّبة، وانتظمت سياسيا في صورة دول. وتميّزت الشعوب المهذّبة جزئياً بأن توافر

ببّد أنني سوف أدفع بأن كلا الرأيين يشوه إدراكنا لحقوق الإنسان المعنية في المبدأ الدولي. وخير لنا أن نتناول حقوق الإنسان بالدراسة من حيث التطبيق العملي ليس باعتبارها تطبيقاً لفكرة فلسفية مستقلة على نطاق دولي، بل باعتبارها مبدأ سياسياً جرى بناؤه لأداء دور محدد في الحياة السياسية الكوكبية».

وينقل المؤلف عن جون سيمونز تعريفه للحقوق الطبيعية لحقوق الإنسان: «الحقوق الطبيعية هي تلك الحقوق التي يُمكن أن يحوزها الأشخاص في حالة طبيعية أي مستقلة عن أي مؤسسة قانونية أو سياسية أو عن اعتراف بها أو عن فرضها بالقوة، وحقوق الإنسان هي تلك الحقوق الطبيعية التي هي حقوق فطرية، ولا يُمكن لها أن تضيع، أي لا يُمكن التخلي عنها أو مصادرتها أو إسقاطها. بينما تنبثق النظريات المؤسسة على المذهب الطبيعي من تأمل ما هو مشترك في الطبيعة، وظرف الحياة البشرية، فإنّ النظريات التي تتحوّل إليها الآن تنبثق في الأغلب الأعم من تأمل التنوع التشريعي والاجتماعي، وترى هذه النظريات حقوق الإنسان باعتبارها معايير تمثل، أو يُمكن أن تمثل، موضوعات اتفاق بين أبناء الثقافات التي قد لا تتماثل فيها المعنوية والسياسية في مجالات مختلفة. في إحدى الصياغات هي «التعبير عن طائفة من التوقعات الأخلاقية المهمة والمتداخلة والتي تلتقي عندها الثقافات المختلفة من حيث المسؤولية»، وفي صيغة أخرى «من الأركان العامة بين المثل العليا في جميع الثقافات».

ويرى المؤلف أنّ فكرة حقوق الإنسان -باعتبارها موضوع اتفاق فيما بين الثقافات- شأنها شأن الأفكار الدولية عن القانون الدولي والقانون الطبيعي، يُمكن أن تبدو وثيقة القربى بالمفاهيم المؤسسة على المذهب الطبيعي. والنظريات المؤسسة على المذهب الطبيعي تحتكم إلى ما تراه

قسّم المؤلف الكتاب إلى ثمانية فصول، إضافة إلى تمهيد وخاتمة. يبدأ المؤلف كتابه بعرض تاريخي لنشأة فكرة حقوق الإنسان وتاريخ الممارسة الحديثة لها؛ حيث يعتبر البداية الحقيقية لها مع نهاية الحرب العالمية الثانية في العام 1945م، وإقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م. ويُرجع المؤلف جذور الفكرة إلى ما قبل هذه المرحلة، وإن كانت مختلفة عنها؛ حيث يعدّ معاهدة وستفاليا للسلم عام 1648م من العوامل المهمة في إرساء المنظومة الحديثة للدول الأوروبية ضمن البنود التي حدّت من الحقوق السياسية للإمارات الألمانية عن طريق ضمان جمعي للتسامح الديني. وكذلك الحركة المناهضة للعبودية في أواخر القرن 18م والقرن 19م، وتدخل الدول الغربية في شؤون الإمبراطورية العثمانية لحماية الأقليات الدينية نهاية القرن 19م، وإقرار كونجرس برلين مبدأ الحرية الدينية؛ باعتباره شرطاً مسبقاً للاعتراف بالدول الجديدة في العام 1878م.

وينتقد المؤلف عصبة الأمم المتحدة -أول منظمة دولية نشأت كنتيجة لمؤتمر «باريس للسلام» عام 1919م، الذي أنهى الحرب العالمية الأولى- لفشلها في الإشارة إلى حقوق الإنسان وعدم تضمين مبدأ عدم التمييز على أساس من عرق أو دين على الرغم من تصويت غالبية الفريق المعني بوضع الصياغة.

ثم يتطرق المؤلف إلى موقفيّن نظريين يطرحان نفسيهما كإجابيتين عن طبيعة حقوق الإنسان، وقد أطلق عليهما الرأي المؤسس على النظرية الطبيعية والرأي المؤسس على الاتفاق؛ حيث يقول في الصفحة 58 من الكتاب: «يلتمس الرأيان فهم حقوق الإنسان من حيث تعبيرات عن هذه الفكرة أو تلك الأكثر تجرّيداً والمائلة للعيان، وكثيرون فكروا في هذه الفكرة أو تلك للتعبير عن القلب الحدسي للفكرة التي تتحدث عن حقّ إنساني،